موقف جامعة الدول العربية من المتغيرات السياسية الجديدة في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٥

الدكتورة: شذى فيصل العبيدي

الملخص

ان الجامعة العربية بدات تحركا ملحوظا لاعداد خطة استراتيجية لمساعدة العراق، وهي الخطوة التي قوبلت بتكهنات عراقية مختلفة ، وغير خاف ان بعض الاطياف العراقية تحذر من أي دور عربي في العراق ، واسباب الرفض لاي دور عربي ، يرجعه بعض المتابعين الى سنوات حكم صدام حسين ، حيث يرى هؤلاء ان الدول العربية قد دعمته حينما عانى العراقيون من حكمه ، بينما يرى اخرون ان الدور العربي كان اسوأ بعد الاحتلال ، وخاصة ان الجامعة ظلت طوال السنتين الماضيتين تراقب الوضع في العراق دون التدخل فيه بشكل ايجابي ، ولكنها وجدت من مبررات التدخل ما يحتم عليها التحرك بسرعة ، فهناك دعوات متزايدة من قبل اطراف عراقية للتدخل في الشأن العراقي ، فضلا عن زيادة العنف في العراق مع ظهور بوادر قد تؤدي الى حرب اهلية ينتج عنها تقسيم العراق وهو ما رفض عربيا ، واخيرا فان فشل الجامعة العربية في حل الازمة العراقية سيزيد من مظاهر النقد لها.

الدكتورة شذى فيصل العبيدي*

في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م تعرض العراق إلى احتلال عسكري مباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفائهما، وهو ما أدى إلى إنهاء حكم حزب البعث العربي الاشتراكي الذي استمر لقرابة (٣٥) عاما، وبدا عصر جديد يختلف تماما عن الذي سبقه بكل المقاييس والمقومات السياسية والاقتصادية والثقافية بل وحتى الاجتماعية، ومنذ ذلك اليوم وحتى كتابة هذه السطور يعيش العراق دوامة التغيير المفاجئ والخطير الذي طرا عليه، وبدا العراقيون يعيشون أحداثا سريعة ومتلاحقة، كان تأثيرها قاسيا على أرواحهم وممتلكاتهم واستقرارهم، وانبرت التحليلات السياسية تشير إلى كل من له علاقة بهذا التغيير، ابتداءً من قوات الاحتلال ومرورا بالتيارات والكتل والأحزاب التي انتشرت بالبلاد، وانتهاءاً بالتأثيرات الخارجية الإقليمية والدولية، فكانت دراسة كل حالة من هذه الحالات تمثل أهمية كبيرة لتقييم الوضع الجديد في البلاد ، وبناء عليه فقد جاء اختيار الجامعة العربية وبيان موقفها من المتغيرات السياسية الجديدة في العراق، جزءا من هذه الأهمية، كون العراق أحد مؤسسيها واهم أعضائها.

كان تأسيس الجامعة العربية نتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية وما تعرضت له الدول العربية من متغيرات كبيرة على الصعيد السياسي،

* مدرسة / في مركز الدراسات الاقليمية / جامعة الموصل.

وبدء حركة الاستقلال فيها[١]، ولعبت بريطانيا وقتذاك دورا مهما في إنشاءها[٢]، ففي ٢٩ أيار ١٩٤١ أعلن وزير خارجية بريطانيا انطوني ايدن أن بلاده ترحب بأي عمل يصب باتجاه تقارب عربي وتعزيز الوحدة

الاقتصادية والثقافية أو السياسية، وقرر ايدن في (١٦ كانون الثاني) من السنة نفسها (١٩٤٣) دعوة وزراء خارجية الدول العربية إلى اجتماع في ٢٤ شباط ١٩٤٣م، وعبر عن أمله بإنشاء اتحاد عربي[٣].

أسهمت هذه التصريحات مع وجود رغبة عربية على المستوى الشعبي والرسمي بقيام وحدة عربية تجمع جميع الدول العربية[٤]، وهو ما أدى إلى بدء مشاورات سياسية واسعة بين عدد من الدول العربية المستقلة آنذاك، وهي العراق والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان واليمن وإمارة شرق الاردن، استمرت هذه المشاورات بين تموز ١٩٤٣م حتى شباط ١٩٤٤م، توصل بعدها المتشاورون على موافقة مبدئية تسمح بإنشاء جامعة للدول العربية المستقلة، وبدأت جلسات اللجنة التحضيرية بالانعقاد منذ ٢٥ أيلول ١٩٤٤م، وبعد ثماني جلسات متتالية تم إعلان بروتوكول الإسكندرية[٥]، وتم التوقيع عليه في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤م من قبل خمسة دول عربية باستثناء السعودية واليمن اللذان تحفظا على البروتوكول أول الأمر، ثم وقعت عليه السعودية في ٧ كانون الثاني ١٩٤٥م، ثم اليمن في ٥ شباط ١٩٤٥[٦].

وكان للعراق الدور الرئيسي في إعداد بيان الجامعة العربية، بعد ان تم دمج المشروع العراقي مع المشروع اللبناني، ثم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥م[٧]، وجاء إعلان الميثاق ليعبر عن بعض الطموح العربي الشعبي في قيام وحدة عربية متكاملة، ولم يكن ليرضي التوجهات الحقيقية للتيارات القومية العربية، غير ان هذه التيارات عدتها بداية وخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة الحقيقية[٨]، ومع ذلك فان

ميثاق الجامعة جاء ببعض الأمور المهمة والحيوية لإقامة الوحدة النهائية، ومنها دعم استقلال الدول العربية التي لازالت تحت سيطرة الاستعمار والحفاظ على أمن وسلامة المنطقة العربية ومنع أي عدوان عليها، وان

الاعتداء على جزء منها هو اعتداء على كافة الدول العربية، فضلا عن العمل على تطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[٩]، كذلك فقد جاء إنشاء الجامعة العربية لسد الفراغ السياسي العربي الذي كان مشتتا بين اكثر من دولة[١٠].

وخلال السنوات الماضية من عمر جامعة الدول العربية كان لها دور مهم في كثير من الأحداث العربية والإقليمية والدولية، وتعاملت مع قضايا وتحديات واجهت الدول العربية على الصعيد الداخلي[١١]، وبناءً على ذلك فقد كان للجامعة العربية دور واضح ومهم في الأزمة التي شهدتها منطقة الخليج العربي بعد اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت في ٢ آب ١٩٩٠م وما أعقب ذلك من توتر حاد في العلاقات العربية – العربية التي انقسمت على نفسها اثر الاجتياح. وابتداءاً فان الجامعة كانت مرغمة على تنفيذ احد بنودها الأساسية، ألا وهو معاهدة الدفاع المشترك في حال الاعتداء على أحد الدول الأعضاء في الجامعة[١٢]، وبعد عدة لقاءات ثنائية بين الدول الأعضاء في الجامعة، ناشدوا العراق فيها بالانسحاب من الكويت وحل المسالة سلميا، الا ان عدم الاتفاق بين العراق والكويت افشل المساعي العربية التي بدأت تميل وتحت ضغط من بعض الدول العربية، وفي مقدمتها مصر إلى تدويل الأزمة وتحويلها إلى مجلس الأمن الدولي، الذي بدء بإصدار عشرات القرارات التي أدانت العراق وأدخلته تحت حصار شامل[١٣].

وبعيدا عن معاناة العراق من جراء هذا الحصار، فقد استعملته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كوسيلة ضغط على العراق لتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة، وبالرغم من استجابة العراق للكثير من القرارات ومنها

الاعتراف بدولة الكويت وترسيم الحدود معها والقبول بالنظام (التكوين) التي بها احتياط الكويت، إلا أن أمريكان تمسكوا بمواضيع أخرى أهمها أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، والتي أكدت السلطات العراقية أنها قامت بإتلافها، وتسليم المتبقي منها للجان التفتيش الدولية، وهو ما أوصل الأزمة إلى اختيار الولايات المتحدة لقرار شن الحرب على العراق واحتلاله والسيطرة على هذه الأسلحة، وهنا بدأت جامعة الدول العربية في مسعا جديد حاولت فيه منع هذه الحرب لما لها من عواقب وخيمة على العراق والمنطقة العربية، فعقد مؤتمر القمة العربي في بيروت في ٢٨/ آذار/ ٢٠٠٢م واتخذ عدة قرارات كان من بينها التأكيد على احترام سيادة واستقلال العراق ووحدة أراضيه والدعوة إلى استمرار الحوار بينه وبين المنظمات الدولية، فطلب المجتمعون إنهاء الحصار ورفع المعاناة عن الشعب العراقي[١٤].

وتحت تأثير الضغط الأمريكي على مجلس الأمن الدولي اصدر الأخير عدة قرارات كان آخرها القرار ١٤٤١ لإخضاع العراق للجان التفتيش التي كان العراق قد قطع التعامل معها[١٥]، وعقد اجتماع في جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري لمتابعة هذه التطورات، وتم إصدار قرار ذي الرقم ٦٢٥٧ بتاريخ ١٠تشرين الثاني٢٠٠٢م، أكد على احترام القرارات الدولية ورحب بالتزام العراق بها، وبقبوله بعودة المفتشين وأشار إلى عدم وجود قرار دولي صريح يسمح بشن الحرب على

العراق[١٦]، وطالبت دول ومنظمات وهيئات ومؤسسات عربية مختلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل في كل منطقة الشرق الأوسط[١٧].

أخذت أزمة العراق تزداد خطورة وأصبحت الحرب هي الأقرب إلى الواقع مع إصرار لجان التفتيش وتقارير وكالة الطاقة الذرية الدولية التي يرأسها المصري محمد البرادعي مصري الاصل امريكي الجنسية على إدانة العراق وعدم استجابته للقرارات الدولية وإخفائه أسلحة الدمار الشامل، ونتيجة لذلك عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا على المستوى الوزاري في ١٦شباط ٢٠٠٣م أكد على ضرورة احترام سيادة العراق ورفض العدوان عليه ومنع الدول العربية تقديم أي مساعدة لشن هذا العدوان ونبه إلى خطورة شن الحرب على استقرار وسلامة المنطقة العربية بأجمعها[١٨].

الا ان القرارات العربية لم تكن لتمنع التوجه الأمريكي بشن الحرب، بل ان الجامعة العربية اتخذت موقف المتفرج مما سيحدث، وقال أمينها العام عمرو موسى في سؤال لما ستفعله الجامعة العربية في حال سقوط نظام صدام حسين؟ فأجاب بالحرف الواحد "يعني نشوف بعدين"[١٩]، أما على الصعيد الرسمي فقد استمرت لقاءات وتصريحات المسؤولين العرب حول الأزمة العراقية، فعقد مؤتمر القمة العربي في شرم الشيخ في١آذار ٢٠٠٣م واصدروا القرار ٢٤٣دعا فيه إلى حل الأزمة بالطرق السلمية وفي إطار الشرعية الدولية وإلى منع قيام العمل العسكري ضد العراق، كذلك قيام مملكة البحرين تشكيل لجنة رئاسية للتشاور مع الدول الأعضاء تضم رئاسة القمة السابقة والحالية والأمين العام، من اجل تسهيل مهمة الاتصال بالأطراف الدولية المختلفة لحل أزمة العراق[٢٠]، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد طالبتا القمة العربية بإصدار قرار

يؤيد الحرب على العراق لإضفاء الشرعية الدولية على هذه الحرب، إلا أن القمة رفضت هذا الطلب، كما رفضته الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وهو ما أدى إلى انفراد الولايات المتحدة وبريطانيا بالقيام بالعمل العسكري

وبعد خمسة أيام من بدء الحرب، عقد مجلس الجامعة اجتماعا على المستوى الوزاري أدان فيه العدوان وعده انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وخروجا على الشرعية الدولية وتحديا للرأي العام العالمي، وطالب بانسحاب القوات الأجنبية من العراق(٢٢)، ولم يشير المسؤولين العرب إلى معاهدة الدفاع المشترك التي تلزم الدول العربية بالدفاع عن العراق(٢٣).

أما في العراق فان الحرب انتهت واحتل البلد بالكامل، ثم بدأت سلسلة من التطورات السياسية السريعة، حيث عينت القوات المحتلة السفير بول بريمر حاكما مدنيا للعراق ووضعت إلى جانبه مجلسا استشاريا ضم (٢٥) عضوا من المعارضين لنظام صدام حسين أطلق عليه مجلس الحكم، وأدى هذا التطور إلى انقطاع عضوية العراق في الجامعة العربية التي لم ترى في هذا المجلس شرعية دولية او شعبية(٢٤)، وبعد مشاورات متعددة بين الأطراف العربية، اقترحت الكويت وقطر والأردن وعمان والإمارات العربية المتحدة مشاركة العراق في الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في الجامعة، وهو ما ادى إلى ترحيب من قبل مجلس الحكم في العراق الذي أعلن إرسال هوشيار زيباري وزير الخارجية لحضور الاجتماع في ٩ أيلول ٢٠٠٣م(٢٥).

وفي نفس اليوم الذي كان مقررا فيه عقد الاجتماع اعلن متحدث باسم الجامعة العربية حسام زكي "إن اجتماع اليوم سيعلن قرار الموافقة على

أن يشغل مجلس الحكم الانتقالي العراقي مقعد العراق بالجامعة العربية بصورة مؤقتة حتى قيام حكومة شرعية"(٢٦)، واستمرت على اثر ذلك لقاءات بين عمرو موسى وهوشيار زيباري لإعطاء الجامعة دور اكبر في العراق ودعوة وزراء الإسكان والتعمير العرب والشركات العربية العامة والخاصة بالمساهمة في إعادة إعمار العراق(٢٧)، كذلك فقد ازدادت الدعوات من داخل

الأمين العام للجامعة العربية وفدا إلى العراق برئاسة السفير احمد بن حلي الأمين العام المساعد، حددت مهامه التأكيد على تواصل الجامعة مع الشعب العراقي والتعبير عن التضامن العربي معه، والاطلاع عن كثب على الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية للعراق، ودعم عملية إعادة السياسة وإنهاء الاحتلال، ووصل الوفد الى العراق في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣م وبقي فيه حتى أواخر الشهر، التقى فيها بالكثير من الجهات الرسمية والشعبية والدينية[٢٨]، وذكر الوفد بعد انتهاء زيارته ان العراقيين يرغبون بدور اكبر للجامعة العربية، والمساهمة في دعم العملية السياسية وإجراء انتخابات عامة، وسن دستور جديد للبلاد وفتح مكتب الجامعة العربية[٢٩].

في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤م قررت الولايات المتحدة وحلفائها، وبناء على قرار دولي تشكيل حكومة مؤقتة تتولى إدارة البلاد واستلام السيادة والتحضير لإجراء انتخابات وتشكيل حكومة دائمية، وأسهمت الجامعة العربية في عملية اختيار الحكومة المؤقتة من خلال الوفد الذي ترأسه ممثل الأمين العام للجامعة الأخضر الإبراهيمي، الذي قام بجولة لعدة أيام في بغداد وبعض المحافظات، التقى خلالها بالعديد من الزعامات الدينية العراقية والتيارات السياسية والشخصيات الوطنية[٣٠]، وأسفرت هذه

الجهود عن تعيين حكومة مؤقتة برئاسة أياد علاوي رئيس حزب المؤتمر العراقي ذو التوجهات القومية، الذي التقى عمرو موسى ودعاه إلى زيارة العراق وفتح مقر الجامعة بشكل دائم[٣١]، وقد عبر الأمين العام عن استعداده لزيارة العراق ومساعدة العراقيين لتجاوز أزمته، وقال "إن الذهاب العربي للعراق الآن هو لدعم الصلة والتفاعل العراقي مع عالمه العربي،

وهي مسالة ضرورية"، وطالب الحكومة العراقية المؤقتة بإرسال بعثة عراقية تمثل العراق في الجامعة

وتواصلا مع الأحداث فقد أكد هوشيار زيباري ان الاجتماع الوزاري الذي عقد في الجامعة العربية مؤخرا، طالب كافة الدول العربية بتطبيع العلاقات السياسية مع العراق وان المؤتمر قرر عقد اجتماع خاص بالتطورات السياسية في العراق في تشرين الثاني ٢٠٠٤م، وهو مؤتمر رسمي وحكومي تشارك فيه الحكومات والمنظمات الإقليمية، وان مشاركة العراق فيه ستكون محصورة بوفد يمثل الحكومة الانتقالية، واعتبر الزيباري ذلك بداية مهمة للاعتراف العربي والدولي بالسلطة العراقية الجديدة(٣٣).

وفي ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤م عقد المؤتمر في شرم الشيخ بمصر، وشاركت فيه معظم الدول العربية، وصدر بيان ختامي طالب بمساندة العراق ودعم العملية السياسية فيه وضرورة مشاركة جميع التيارات السياسية في الانتخابات المزمع إقامتها في أواخر كانون الثاني القادم، وعبر عمرو موسى عن أمله في أن تحاول هذه التيارات إنقاذ العراق من المصير المخيف الذي يمر فيه، وأكد على ضرورة وجود الجامعة العربية في هذه الأحداث، وقال "ان الجامعة والإطار العربي الذي تمثله هو شبكة الآمان الحقيقية للعراق، خصوصا عراق المستقبل"، وقدم اقتراحا بعقد مؤتمر عراقي تشارك فيه جميع الأطراف السياسية والدينية

سواء التي تؤيد العملية السياسية أو التي تعارضها، وان يتم ذلك قبل قيام الانتخابات لكي يتم الاتفاق على إطار زمني لإنهاء الوجود العسكري في العراق(٣٤)، وقد أبدت بعض الدول العربية تحفظها على عقد هذا المؤتمر بسبب ان قرار قيام الانتخابات قد تم حسمه مع تشكيل الحكومة المؤقتة، وهذا يعني صعوبة الاتفاق بين الأطراف المؤيدة والمعارضة للانتخابات(٣٥).

ونتيجة لهذا الاختلاف في وجهات النظر حول موضوع (عدم مشاركة الدول العراق، تم تأجيله لاسيما ومع اقتراب موعد الانتخابات والاستعدادات الكبيرة التي أبدتها الحكومة والتيارات السياسية المشاركة فيها، وبعد قيام الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥م رحبت الجامعة العربية بهذه الانتخابات، على الرغم من اسفها لمقاطعة بعض الجهات العراقية لها، أكد القادة العرب أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في العملية السياسية في العراق خلال الفترة اللاحقة، وفي جهود إعادة إعمار العراق[٣٦].

على الرغم من الموقف المعارض لجامعة الدول العربية وعدد من الدول العربية لموضوع موعد الانتخابات في العراق، إلا انهم أكدوا احترامهم لوحدة وسيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ومن هذا الجانب فانهم رحبوا بالعملية الانتخابية التي جرت فيه بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥م، واعتبروه إنجازا كبيرا للشعب العراقي على طريق الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة، وفي الوقت الذي رحب فيه القادة العرب من خلال الجامعة العربية بكافة المبادرات الرامية الى اجراء حوار وطني شامل فأنهم يؤكدون ضرورة مشاركة جميع أطياف الشعب العراقي في العملية السياسية بكافة مراحلها، ويؤكدون على أهمية

اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في استكمال العملية السياسية وفي جهود إعادة الإعمار في العراق، وعلى تعزيز دور الجامعة العربية فيه بالتنسيق مع الأمم المتحدة لتقديم كافة أشكال المساعدة الخاصة في استكمال العملية السياسية وإعادة الإعمار، ويدعون الدول العربية الدائنة للعراق ان تعجل في إلغاء او تخفيض ديونها[٣٧].

تزامنت الانتخابات العراقية مع بدء وزراء الخارجية العرب اجتماعاتهم التحضيرية للإعداد للقمة العربية السابعة عشر، والمقرر عقدها يومي ٢٢-٢٣ آذار ٢٠٠٥م، وكان مناقشة الوضع في العراق من ضمن جدول أعمال

القمة، وكان المندوبون الدائمون لدول الأعضاء في الجامعة العربية قد عقدوا في اجتماعاتهم في مقر الجامعة، مسودة البيان الختامي الذي سيتم رفعه إلى القادة العرب لإقراره في القمة، وتضمنت العديد من الفقرات، وكانت المسالة العراقية من أهم تلك الفقرات، حيث انهم (القادة العرب) أكدوا مجددا على احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ورحبوا بالعملية الانتخابية التي جرت في العراق، واعتبروه إنجازا كبيرا للشعب العراق[٣٨]، وبالفعل انعقد مؤتمر القمة العربية في دورته العادية السابعة عشر في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية للفترة ٢٢-٢٣ آذار ٢٠٠٥م، واحتلت المسالة العراقية مكانة متقدمة في اهتمامات وأعمال مؤتمر القمة، ومثل العراق رئيس الجمهورية المؤقت الشيخ غازي الياور، وجاءت مقررات المؤتمر مطابقة للفقرات المذكورة سابقا، مضافا إليها بعض البنود كالتأكيد على أهمية التواجد العربي في العراق بما في ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق إلى مستواها الطبيعي دعما للجهد السياسي، ودعوة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والصناديق والمؤسسات المالية للمساهمة الفعالة والنشطة في إعادة إعمار العراق، وتقديم المساعدة الفنية

في المجالات المختلفة لتمكين جمهورية العراق من انجاز العملية السياسية والترحيب بالالتزامات التي اتخذتها الدول الدائنة للعراق بما في ذلك أعضاء نادي باريس في تخفيف ٨٠% من الديون المستحقة عليه ودعوة هذه الدول لاتخاذ خطوات عملية لمواصلة خفض هذه الديون، وحث الدول العربية الدائنة للعراق ان تعجل في تخفيض او إلغاء ديونها، كمساهمة فعالة في دعم الاقتصاد العراقي ومساعدته في النهوض ببرامجه التنموية لصالح الشعب العراقي[٣٩].

وقد استمرت الأمين العام السيد عمرو موسى بتصريحاته المستمرة حول العراق ومسالة الطائفية والعرقية وتأكيده عدم اثارتها، حيث قال "انه من الأهمية بمكان عدم اللعب على أوتار المشكلات العرقية والمذهبية لان هذا امر خطير للغاية ولا يتماشى مع القرن الحادي والعشرين ومتطلباته، ولذلك كنت– والكلام لا يزال للأمين العام – في غاية التخوف من نتائج إيقاظ هذه النعرات العرقية والطائفية ومازلت، ولكن الطريقة التي تم بها الاتفاق والتوافق، واتت برئيس ينتمي إلى الأكراد فتحت الأبواب لعراق جديد بعيد عن الطائفية"، وأكد "بأنه آن الأوان لان تعود الجامعة العربية للساحة العراقية"(٤٠).

ولم تتوانى جامعة الدول العربية الدفاع عن المسالة العراقية في أي قمة أو لقاء يجمعها مع دول العالم، فقد استخدمت الدول العربية أول قمة تجمعها بدول أمريكا الجنوبية، منبرا للدفاع عن القضيتين العراقية والفلسطينية، وقد لقي رئيس جمهورية العراق جلال الطالباني المؤقت الذي حضر المؤتمر استقبالا حارا، وقد أعلن من جهته عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، "بأنه من دواعي سرورنا أن يكون بيننا الرئيس العراقي الذي يبلور انتخابه بداية الوحدة العراقية"،وأكد موسى "ان كل الدول العربية تأمل في مستقبل جديد يستند إلى المصالحة الوطنية يستعيد فيه العراق سيادته واستقلاله"(٤١).

وتماشيا مع الموقف الجدي للجامعة العربية ومحاولتها في إيجاد دور لها في العراق، ولاسيما مع تزايد أحداث العنف واتهام الحكومة وبعض التيارات السياسية لدول عربية مجاورة بدعم الشبكات المسلحة في العراق، فإنها أي الجامعة العربية اهتمت كثيرا في مسالة كتابة الدستور الدائم للعراق الذي أقرته انتخابات كانون الثاني، وشكلت على أثره لجنة لكتابة هذا الدستور،

وبسبب مقاطعة بعض التيارات السياسية التي [illegible] العرب السنة في العراق، فقد جاءت مقاعد هذه القائمة في الجمعية الوطنية، وفي لجنة كتابة الدستور لا تتناسب مع حجمها الحقيقي، ولهذا فان الجامعة أبدت اهتماما كبيرا بضرورة مشاركة العرب السنة بكتابة الدستور وإعطائهم الدور الحقيقي لهم(٤٢)، مع العلم ان الأمين العام نفسه كان قد عبر عن استيائه الشديد من كتابة دستور العراق في هذا الوقت(٤٣).

النقطة الجديرة بالاهتمام هنا، ان جامعة الدول العربية لا تملك أي صلاحيات سيادية فوق الدولة في كافة المجالات سواء على مستوى صنع القرار او على مستوى التنفيذ ولا تملك وسائل إلزام قانونية أو سياسية للدول أو آليات متابعة ومسائلة ومحاسبة، ولذلك أصدرت قمة الجزائر في آذار ٢٠٠٥م، قرار (ق٢٩٣) بشأن إنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات، الأمر الذي يشكل بداية طيبة ونقلة نوعية في تعزيزها وترسيخها ومؤسستها في هذا المجال(٤٤).

الحدث الأبرز والمهم في دور الجامعة من المسالة العراقية، تمثل بقيام الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى بزيارة العراق في ٢٠٠٥/١٠/٢٠م، هذه الزيارة التي تم إقرارها في اجتماع اللجنة الوزارية المنبثقة عن الجامعة العربية، لبحث المسالة العراقية في ٣ تشرين الأول بقصر المؤتمرات في جدة بالسعودية، وكان الاجتماع قد أكد على أهمية التمثيل العربي الدبلوماسي في العراق، مؤكدا ان ذلك لن يتم إلا بعد التأكد من النواحي الأمنية(٤٥)، وهذه الزيارة جاءت بعد عامين من احتلال العراق وإسقاط نظام صدام حسين، فالجامعة طوال فترة العامين نجدها من جانب فتحت الباب للتمثيل الجديد، ومن جانب آخر غضت النظر عن العمليات الإرهابية، ولا جدال في ان الجامعة العربية أصابت في عدم التورط بتأييد

بين الجميع[٤٦]، وقد أكد عمرو موسى أن وفد الجامعة حقق إنجاز مهم في القضية العراقية، ولكنه حذر من المبالغة في وصف النتائج، وأشار إلى انه قطع ٥٠% فقط من الطريق، وصرح "هناك أيضا ترحيب جاء من الأوساط الشيعية والسنية والشعبية والعرقية، وكان ترحيبا عظيما وجاءت حشود كثيرة لتؤكد على دور الجامعة في العراق، وقوبلت فكرة مؤتمر الوفاق الوطني وعقد الدورة الأولى له في الجامعة العربية بترحاب كبير مع بعض الشروط الخاصة بموضوع الإرهاب والبعثيين"[٤٧].

انعقد في مقر الأمانة العامة بالقاهرة الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي خلال الفترة من ١٩-٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٥م بمشاركة القوى السياسية العراقية من مختلف مكونات الشعب العراقي، وذلك تلبية لدعوة من عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتدارس المشاركون الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي واليات العمل

والتحضير له في المرحلة المقبلة لبناء عراق المستقبل، واصدر المؤتمرون البيان الختامي الذي أكد فيه ضرورة مشاركة الدول العربية دعم العراق في مختلف المجالات، وفي مقدمتها، التعجيل بإلغاء الديون المستحقة على العراق والمساهمة في تدريب الكوادر العراقية وتعزيز وجودها الدبلوماسي والمساعدة في ضبط الحدود لمنع المتسللين دون الإشارة إلى سوريا، وحدد البيان موعد عقد مؤتمر الوفاق في بغداد مطلع عام ٢٠٠٦م وتحديدا في الأسبوع الأخير من شباط والأسبوع الأول من اذار، على أن يشمل جدول أعماله توسيع العملية السياسية لتشمل جميع القوى وبحث الوضع الأمني والمواطنة، ووضع برنامج لإنهاء مهمة القوات متعددة الجنسيات، ووافق

المشاركون على اتخاذ عدد من الخطوات لبناء الثقة مثل الابتعاد عن استغلال الاتهامات وعدم استخدام المنابر الدينية والسياسية والإعلامية للتحريض على الكراهية، ومراجعة وضع المعتقلين في أسرع وقت وإطلاق سراح من لم تثبت تهمته[٤٨].

وفي نهاية العام ٢٠٠٥ جرت الانتخابات العامة في الخامس عشر من كانون الاول شاركت فيها اغلب الكتل والتيارات السياسية ومنها التي عارضت العملية الانتخابية السابقة وكان دور الجامعة العربية هنا مشجعا لهذه الكتل بضرورة المشاركة الفعالة كون هذه الانتخابات ستؤدي الى تشكيل حكومة دائمية لاربعة سنوات قادمة وبرلمان دائم يثبت الدستور الجديد للبلاد ، وبعد الانتخابات باركت الجامعة العربية نتائجها ودعت الجميع الى تشكيل حكومة وطنية تساهم في انقاذ العراق من الوضع المتردي الذي آل اليه وانهاء الاحتلال[٤٩]

الخلاصة:

إن الجامعة العربية بدأت تحركا ملحوظا لأعداد خطة استراتيجية لمساعدة العراق، وهي الخطوة التي قوبلت بتكهنات عراقية رأى بعضها أن الجامعة بصدد إرسال قوات إلى العراق تحل محل القوات الدولية، كما تكهنت مصادر سياسية عراقية بوجود خطة عربية مطروحة للنقاش تتعلق بعقد مؤتمر لكل الأطياف العراقية، وغير خاف أن بعض الأطياف العراقية تحذر من أي دور عربي في العراق، وصرح بعضها علنا برفض هذا الدور وحذر منه، أما أسباب الرفض العراقي لأي دور عربي في الشأن العراقي فيرجعه بعض المتابعين إلى سنوات حكم صدام حسين، حيث يرى هؤلاء ان الدول العربية قد دعمته ولم تقف بوجهه حينما عانى العراقيون من حكمه، بينما يرى آخرون ان الدور العربي كان أسوء بعد احتلال العراق، وان قطاع واسع من العراقيين يرى ان تحرك الجامعة العربية لم يأت بدافع الرغبة في تصحيح مسار العلاقة مع العراق، بل بهدف استغلال الجامعة العربية للوضع المتأزم في الولايات المتحدة جراء استمرار العنف في العراق، والدخول كطرف قوي في الشأن العراقي بهدف التأثير في العملية السياسية قبل التصويت على الدستور، فطوال السنتين الماضيتين ظلت الجامعة العربية تراقب الوضع في العراق دون التدخل فيه بشكل ايجابي، ولكنها وجدت من مبررات التدخل اليوم ما يحتم عليها التحرك بسرعة للاستفادة من أمور عدة:

أولا: هناك ضغط شعبي أمريكي على حكومة الرئيس الأمريكي يطالبه بسحب قواته من العراق.

ثانيا: تزايد الدعوات لبعض الأطراف العراقية بضرورة تدخل الدول العربية في الشأن العراقي، لان هناك بعض الأحزاب والحركات العراقية،

ترى أنها خارج اللعبة السياسية ولابد لها من الاستعانة بطرف خارجي يعزز قوة تأثيرها عراقيا.

ثالثا: كان لزيادة العمليات المسلحة والعنف في العراق مع ظهور بوادر قد تؤدي إلى تفجر حرب أهلية في العراق، والخشية من توسعها بشكل يهدد بتقسيم العراق وهو ما أوجد رفضا عربيا لذلك.

رابعاً: ان فشل جامعة الدول العربية في حل الازمة العراقية سيزيد من مظاهر النقد لها ، خصوصا وان بعض الدول طالبت باجراء اصلاحات جذرية على نظامها ، ان لم نقل ان بعضها دعا الى الغائها من الوجود.

المصادر والهوامش

(١) سيد نوفل، العمل العربي المشترك ماضيه ومستقبله، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٤.

(٢) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، "تحديث جامعة الدول العربية في إطار المتغيرات الدولية"، مجلة شؤون عربية، العدد ٨١، آذار، ١٩٩٥م، ص٥٧.

(٣) عادل محمد، "جامعة الدول العربية بين حاضر العمل المشترك ومستقبله"، مجلة دراسات عربية، العدد ٥ – ٦، آذار – نيسان، ١٩٩٨، ص٣.

(٤) سيد نوفل، المصدر السابق، ص٢٥.

(٥) للتفاصيل، انظر: مجلة شؤون عربية، العدد ٤٤، كانون الأول ١٩٨٥، ص٢٣٦-٢٦٥.

(٦) على محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، في: علي محافظة وآخرون، جامعة الدول العربية الواقع والطموح، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٣٧-٥٠.

(٧) عبد الله كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٢٣٩.

(٨) محافظة، المصدر السابق، ص٥٢.

(٩) سيد أنور أبو علي، "جامعة الدول العربية وفلسفة التطوير"، مجلة شؤون عربية، العدد ١٧، ربيع ٢٠٠٤، ص١٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص٢٥.

(١١) مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير/ كانون الثاني ١٩٩٥، ص٨٩.

(١٢) احمد الرشيدي، "وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التصدي للعدوان"، قراءة للنصوص القانونية في ضوء الواقع العربي المعاصر، مجلة شؤون عربية، العدد ٦٧، أيلول، ١٩٩١م، ص١٦-٢٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص٢٠ وما بعدها.

(١٤) خير الدين حسيب، "الحرب الأمريكية على العراق إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٧، ربيع ٢٠٠٤م، ص٨.

(١٥) حسن احمد عمر، "فلسطين والعراق بين التمثيل والعضوية في الجامعة العربية"، منشور على شبكة المعلومات الدولية، ص١: www.ahram.org.eg

(١٦) حسيب، المصدر السابق، ص٩.

(١٧) انظر: السفير هشام بدر يتسلم توجيهات المجتمع المدني للقمة العربية بشان العراق، منشور على شبكة المعلومات الدولية: www.arableague.org

(١٨) حسيب، المصدر السابق، ص١٠

(١٩) الساحر موسى في بغداد، منشور على شبكة المعلومات الدولية: www.alrashed@asharqalawsat.com

(٢٠) حسيب، المصدر السابق، ص١١-١٢.

(٢١) عمر، المصدر السابق، ص١.

(٢٢) حسيب المصدر السابق، ص١٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص١٤.

(٢٤) عمر، المصدر السابق، ص٢.

(٢٥) جريدة الصباح، العدد ٦٤٦، ٦ أيلول ٢٠٠٥م.

(٢٦) مجلس الحكم العراقي عضو مؤقت في الجامعة العربية، ص١، ٣، منشور على شبكة المعلومات الدولية: www.aljazeera.net

(٢٧) موسى يبحث مع زيباري دور الجامعة العربية في العراق، ص١-٢، منشور على شبكة المعلومات الدولية: www.aljazeera.net

(٢٨) نص تقرير وفد الجامعة العربية حول زيارته الى العراق، ص٢-١٩، منشور على شبكة المعلومات الدولية: www.aljazeera.net

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٣٠) جريدة الصباح، العدد ٦٤٦، ٦ أيلول ٢٠٠٥م.

(٣١) ميثاق الجامعة والاحتلال، ص٣، منشور على شبكة المعلومات الدولية: www.albasrah.net

(٣٢) المصدر نفسه، ص٤.

(٣٣) جريدة الزمان، العدد ١٩٤٧، ٢١ تشرين الاول ٢٠٠٤م.

(٣٤) جريدة الصباح، العدد ٤١٧، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤م.

(٣٥) جريدة الاتجاه الاخر، العدد ١٩٦، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٤م.
(٣٦) ميثاق الجامعة والاحتلال، المصدر السابق، ص٢.
(٣٧) ميثاق الجامعة والاحتلال، المصدر السابق، ص٢.
(٣٨) www.arabambassador.com
(٣٩) إبراهيم خليل العلاف، العراق في قمة الجزائر آذار ٢٠٠٥، تحليلات استراتيجية، العدد ١، السنة ١، إصدار مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٥ تموز ٢٠٠٥م.
(٤٠) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٦٣٨، ١٨ نيسان ٢٠٠٥م.
(٤١) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٦٦٢، ٢٢ أيار ٢٠٠٥م.
(٤٢) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٧٧٧، ٤ أيلول ٢٠٠٥م.
(٤٣) جريدة الصباح، العدد ٦٤٦، ٦ أيلول ٢٠٠٥م.
(٤٤) ناصيف متي، "أي دور مستقبلي لجامعة الدول العربية"، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٢، صيف ٢٠٠٥، ص٨٨.
(٤٥) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٨٠٧، ٤ تشرين الأول ٢٠٠٥، جريدة التآخي، العدد ٤٦٠٤، ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٥م.
(٤٦) www.alrashed@asharqalawsat.com
(٤٧) www.arableague.org، جريدة الصباح، العدد ٦٧٩، ١٩ ت١ ٢٠٠٥م، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٨٢٥، ٢٢ت١ ٢٠٠٥م.
(٤٨) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٨٥٦، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥م.
(٤٩) انظر الصحف العراقية الصادرة خلال شهر كانون الاول عام ٢٠٠٥م.

The Attitude of Arab League from the New Political Changes in Iraq 2003-2005

"Abstract"

By: Dr. Shatha Faysil Al-Obaydi

Arab league has started a remarkable move in preparing a strategic plan to help Iraq. This step has been faced by various Iraqi views. Some groups warn from any Arab role in Iraq. The reasons behind the refusal of any Arab role some followers return it to the years of Saddam Hussein's regime. Those see that Arab states had advocated him , while others see that the Arab role was the worst after the occupation. Throughout the last two years. The Arab league was watching the situation in Iraq without any positive interference. The Arab league has found justifications in moving quickly. Some Iraqi sides wished to interfere, moreover there is violence in Iraq and the beginnings of civil war which may cause the division of Iraq. This has been refused totally in the Arab Homeland. Finally, the failure of the league in finding an answer to the Iraqi crisis will increase the criticism of the league itself.